لقد دارت عجلة البناء بوتيرة عالية ،ولن تتوقف بإذن الله

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر

السبت 10 أكتوبر2009 م - العدد (14611) السنة الحادية و الأربعون

اليوم.. بلادنا تحتفل باليوم العالمي للبريد

نائب مدير عام الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي :

اليمن أصبحت لها مشاركة فعالة في المحافل البريدية الإقليمية والدولية

1800 نقطة و300 مكتب و18 منطقة بريدية في الجمهورية

صنعاء/سبأ:

تحتفل اليمن مع سائر بلدان العالم اليوم السبت باليوم العالمي للبريد بعد مضي 135 عاما على تأسيس الاتحاد البريدي العالمي.

وأوضح نائب مدير عام الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي المهندس فائز سيف عبده أن الاحتفال هذا العام يأتي وسط تقييم للقفزات الرائعة التي شهدها قطاع الخدمات البريدية على مستوى الوطن، والارتقاء بخدمات الإرسال البريدي ، والمنافسة في مجال السوق المالية من خلال خدماته التي يقدمها للمواطنين بسرعة قياسية والتي تمثلت في التوفير البريدي والحوالات المالية بنظام متطور ينافس البنوك التجارية وشركات الصرافة.

وأشار إلى أن البريد اليمني وبفضل خدماته البريدية والمصرفية المتنوعة أضحى يضاهي العديد من إدارات بريد الدول المتقدمة كما تمكن من المنافسة في محيطه العربي والإقليمي.

ولفت إلى أن اليمن أصبحت لها مشاركة فعالة في المحافل البريدية الإقليمية والدولية لحرصها المتواصل على الاستفادة من كل الفرص المتاحة لتحديث وتطوير العمل البريدي والاستفادة من تجارب البلدان المتقدمة ومن الدعم الفني الذي يقدمه الاتحاد البريدي العالمي للبلدان الأقل نموا.

وقال " إن اليمن وهي تحتفل هذا العام بهذه المناسبة لتؤكد التزامها بالاستراتيجيات والاتفاقيات والنظم التي يقرها الاتحاد البريدي العالمي في مؤتمراته المتعاقبة".

وأكد المهندس فائز أن الحكومة اعتمدت أهداف إستراتيجية البريد العالمية في خططها التنموية لكونها تأتي متوافقة مع توجهات اليمن الهادفة إلى الإصلاح والتنمية والاهتمام بتحسين نوعية الأداء في الخدمات العامة والاستفادة المثلى من تقنيات الشبكات والنظم الآلكترونية.

وأشاد بدعم الاتحاد البريدي العالمي لليمن عبر مده بالخبراء والخطط الإصلاحية وتأهيل كوادره، وكذا تحديث تقنياته.

وبين نائب مدير عام الهيئة أن البريد اليمني لاقى انطباعا ايجابيا وارتياحا كبيرا من جميع المنظمات التابعة للآتحاد البريدي العالمي نظرا لنجاح التجربة اليمنية في مجال البريد والتوفير البريدي والتي ارتكزت على تطوير الخدمات البريدية واستخدامها لأرقى تقنيات الحلول الالكترونية في إدارة خدماتها وأنشطتها.

ولفت إلى أن اليمن أعتمدت في برامج عملها ومشاريعها التحديثية أهداف إستراتيجية جنيف التي اعتمدها الاتحاد البريدي العالمي 2009 - 2012 لتكون خارطة الطريق للمؤسسات البريدية العالمية التي تتضمن تحسين التشغيل البيني للشبكة البريدية ثلاثية الأبعاد ونوعيتها وفعاليتها حتى يتمكن قطاع البريد من الاستمرار في الوفاء بحاجات السوق والزبائن والحث على تقديم خدمة بريدية أساسية تتكيف والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والتقنية وتشجيع التنمية المستدامة لقطاع البريد واقتصاده وتعزيز نمو الأسواق والخدمات البريدية.

ولفت إلى أن قطاع البريد شهد خلال الـ 9 الأشهر الماضية من العام الجاري افتتاح 30 مكتبا بريديا توزعت على جميع محافظات الجمهورية فضلا عن تطوير الشبكة والنظم الالكترونية التي يستخدمها البريد في إدارة وتقديم خدماته.

وأضاف أن عدد نقاط الخدمة بلغت 1800 نقطة وبلغ عدد المكاتب البريدية حتى الآن 300 مكتب بريدي و18 منطقة بريدية.

وأشار نائب مدير عام الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي المهندس فائز سيف عبده إلى أن حجم الحوالات المالية الصادرة عبر مكاتب الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي بمحافظات الجمهورية ارتفع خلال النصف الأول من العام الجاري إلى 16 مليارا و381 مليون ريال، مقابل 10 مليارات و 878 مليون ريال خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وبنسبة زيادة 51 في المائة.

وأوضح أنه وبحسب التقرير الصادر عن الهيئة فإن عدد الحوالات الصادرة عن مكاتب البريد في المحافظات قد ارتفع خلال الفترة يناير - يونيو2009م إلى 514 ألفا و759 حوالة، مقابل 353 ألفا و18 حوالة خلال الفترة نفسها من العام السابق، وبنسبة زيادة 46 في المائة.

كما ارتفعت قيمة الحوالات المدفوعة خلال نفس الفترة إلى 16 مليارا و145 مليون ريال، مقابل 10 مليارات و850 مليون ريال عن الفترة نفسها من العام السابق وبنسبة زيادة 49 في المائة.

وأضاف أن الهيئة حققت إيرادات من خدمة تحويل الأموال بلغت خلال النصف الأول من العام الجاري 161 مليونا و679 ألف ريال بزيادة عن الفترة نفسها من العام الماضي بلغت 34 مليونا و 222 ألف ريال بنسبة نمو 27 في المائة.

وفيما يخص صندوق التوفير البريدي قال " إن عدد عمليات الإيداع في صندوق التوفير البريدي أرتفع خلال النصف الأول من العام الجاري 2009م إلى 277 ألفا و927 عملية بقيمة 13 ملياراً و 194 مليون ريال، مقابل 251 ألفا و512 عملية في الفترة نفسها من العام الماضي بقيمة 10 مليارات و 942 مليون ريال".

كما ارتفع حجم الأموال المستثمرة في الصندوق خلال النصف الأول من العام الجاري إلى 14 مليارا و310 ملايين ريال، مقابل 11 مليارا و633 مليونا عن الفترة نفسها من العام السابق، وبزيادة 23 في المائة.

يشار إلى أن المدير العام للمكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي إدوارد ديان كان قد وجه رسالة للمكاتب البريدية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للبريد دعا فيها أعضاء العائلة البريدية إلى مراعاة اثر أنشطتها في البيئة بدرجة كبيرة والتفكير جديا في الوسائل التي من شأنها أن تزيد حماية الكوكب.

وقال "إن البيئة وتغير المناخ تشكل مسائل مهمة للغاية فنوعية الهواء الذي يتنشقه الكوكب ما فتئت تتدهور ولم يعد هناك مفر اليوم من التفكير جديا في طريقة تشغيل شركاتنا وتغيير سلوكنا فيما يتصل باستغلال الطاقة".

وأضاف لا يسع القطاع البريدي أن يظل مكتوف اليدين فالقطاع البريدي منتج مهم من منتجي غاز الدفيئة إذ يوزع 430 مليار رسالة و6 مليارات طرد سنويا في جميع أنحاء العالم من خلال تشغيل أكثر من 600 ألف مؤسسة ويستعين بعدد المركبات نفسها، ولابد لنا من التفكير في حلول لكي نحد من أثر قطاعنا على البيئة".

وأشار إلى أنه وفي ظل الأزمة المالية الاقتصادية فقد تشكل إدارة المسائل البيئية على نحو صائب عاملا مهما لإنجاز النمو الاقتصادي وأن المراهنة على النمو الأخضر يتيح للشركات تجديد عملياتها التي تشمل السلسلة اللوازمية وزيادة فعالياتها والتفكير في انجاز وفورات على المدى الطويل على صعيد استهلاك الطاقة وتطوير خدمات ومنتجات جديدة يكون أثرها اقل فتكا بالبيئة، ويزيد بالتالي من جاذبية القطاع البريدي بالنسبة إلى الزبائن وأخيرا إضفاء صورة الشركة المسؤولة.

الحكومة اعتمدت أهداف إستراتيجية البريد العالمية في خططها التنموية

التوقيع على اتفاقية ثنائية بين اليمن واستراليا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

وزير الصناعة:التوقيع يؤكد إيفاء اليمن بالتزاماتها وتطبيقها لبرنامج الإصلاحات

انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية سيفتح الباب واسعاً أمام تدفق الاستثمارات العالمية

صنعاء/سبأ:

وقعت الجمهورية اليمنية واستراليا على الاتفاق الثنائي لانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، عقب مفاوضات استمرت أربع سنوات، ليكون هذا الاتفاق هو الثالث بعد التوقيع مع دول الاتحاد الأوروبي والصين في إطار مفاوضات اليمن الثنائية لاستكمال متطلبات الانضمام.

وتتضمن الاتفاقية التي وقعها مؤخرا سفير اليمن لدى المقر الأوروبي لمنظمات الأمم المتحدة بجنيف الدكتور إبراهيم العدوفي والسفير الاسترالي لدى منظمة التجارة العالمية بيتر جري سقوف التعرفة الجمركية أو « الربط التعريفي « للبنود السلعية التي تم الاتفاق عليها بين البلدين عقب مفاوضات استمرت أربعة سنوات، إضافة إلى الالتزامات الخاصة بالنفاذ الى الأسواق لقطاع الخدمات.

وأكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل إن هذا التوقيع يجدد التأكيد على إيفاء اليمن بالتزاماتها للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية في مجال النفاذ الى الأسواق والتقدم المحرز في تطبيق برنامج الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والنجاحات المتميزة التي تحققت في هذا الإطار وتحديث التشريعات خاصة التجارية .. مشيرا الى ان هذا التوقيع خطوة جديدة وقفزة هامة في أطار مساعي اليمن للانضمام الى منظمة التجارة العالمية .

وتوقع الوزير المتوكل في تصريح لوكالة الإنباء اليمنية (سبأ) أن ينتهي اليمن من المفاوضات الثنائية مع بقية أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين يتم التفاوض معهم خلال الأشهر القليلة القادمة.. مؤكدا ان عدداً كبيراً من أعضاء المنظمة ابدوا ارتياحهم من نتائج المفاوضات مع اليمن على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف، كما أن جميع أعضاء المنظمة يدعمون اليمن في مساعيها لاستكمال متطلبات الانضمام.

وقال» هذا التوقيع الثالث في إطار مفاوضات اليمن الثنائية بعد توقيع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي المكون من 27 دولة والصين، يساعد بلا شك في تسريع وتيرة المفاوضات الثنائية مع بقية أعضاء المنظمة، وتمكين اليمن من الحصول على كافة الامتيازات الممنوحة للدول الأقل نمواً، وعدم ممارسة ضغوط كبيرة عليها في تقديم تنازلات في المفاوضات حول النفاذ للأسواق للسلع والخدمات».

د. يحيى بن يحيى المتوكل

وتوقع وزير الصناعة والتجارة عقد الاجتماع السابع لفريق العمل الخاص بانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية قبل نهاية العام الجاري.. معربا عن تطلع اليمن للانتقال الى مسودة تقرير فريق العمل، خاصة أن اليمن التزمت بالعمل على تطوير وتحديث خطط العمل و الخطة التشريعية والبدء بصياغة بعض الالتزامات..منوها بما حققه الاجتماع السادس للمفاوضات والذي عقد بجنيف مطلع يوليو الماضي من نتائج هامة في إطار مساعي اليمن لاستكمال متطلبات الانضمام الى المنظمة ودمج اقتصادها بالاقتصاد العالمي، وبما ينعكس بشكل مباشر في جذب الاستثمارات الى اليمن.

و جدد وزير الصناعة والتجارة التاكيد على ان انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية سيفتح الباب واسعا امام تدفق الاستثمارات العالمية، ويعزز الثقة في بيئة الاستثمار، اضافة الى منح الصناعة المحلية فرصة للتطوير والتحديث حتى يتسنى لها المنافسة عالميا.. لافتا الى ان بقاء اليمن خارج المنظمة سوف يؤدي الى انعزالها وانكفائها بعيدا عن مجريات وتطورات التجارة الدولية، وعدم قدرة اقتصادها على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقال»سعي اليمن لنيل عضوية منظمة التجارة العالمية يعتبر هدفاً إستراتيجياً يرمي لجعل علاقاتنا التجارية متوافقة مع قواعد منظومة دولية واحدة توائم ما بين الحقوق والالتزامات القانونية المتبادلة والمرتكزة على الأسس والمبادئ العامة لاتفاقيات المنظمة، بما يضمن توافق وتكامل أنظمة اليمن التجارية مع النظام التجاري الدولي ، مثلما سيساعد تعزيز الثقة في بيئة الاستثمار».

وأشار وزير الصناعة والتجارة الى ان انتهاج اليمن لسياسة اقتصاد السوق القائم على الانفتاح امام كافة المنتجات والصادرات الأجنبية يجعل من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية غير مؤثر على القطاع الخاص او الصناعات الوطنية، فالمنافسة قوية والبقاء للاصلح.

وأضاف «لكن ومع كل ذلك فقد تقدمت وزارة الصناعة والتجارة بمشروع قرار لحماية المنتجات الوطنية, وذلك لامتصاص الآثار من عملية الإغراق التي يمكن إن تلحق بها في حالة الانضمام، ، وقد أبلغنا أعضاء منظمة التجارة العالمية بذلك».

ولفت إلى أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لا يعني أن تكون الحماية معدومة للمنتجات الوطنية، ولكنها حماية معقولة، وليست حماية مطلقة لأن الحماية المطلقة أثبتت أنها غير مفيدة للاقتصاد، إذ أن بعض المنتجين الذين يعتمدون على الحماية المطلقة سواء كانت بمنع استيراد المنافس او تقديم الدعم غير المحدد الذي كان موجوداً في ثمانينات القرن الماضي، لم يستطيعوا الارتقاء بجودة منتجاتهم، ولم يستطيعوا المنافسة في الاسواق الخارجية، بل أيضاً في السوق المحلية، ما جعل بعض المستثمرين اليمنيين يستثمرون خارج اليمن ، فرفع درجة المنافسة في السوق الداخلية، ومن ثم الفرصة المتاحة للمنتجات المحلية بتصديرها إلى الاسواق الخارجية دون رسوم جمركية، هي بحد ذاتها فرصة كبيرة للمنتجين اليمنيين في المنافسة خارجياً والاستفادة من التكنولوجيا والقدرات المحلية ورفع جودتها وقدرتها على المنافسة خارجيا ، كما أن الجودة مطلوبة لحماية المستهلك».

وثمن وزير الصناعة والتجارة دعم القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية لجهود التفاوض واستكمال متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.. منوها بدعم رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور وكافة الجهات الحكومية ذات العلاقة والفريق المفاوض في التسريع باستكمال كافة متطلبات الانضمام قبل نهاية العام الجاري.

وكان السفير العدوفي قد وقع مع رئيس اتحاد نقطة التجارة العالمية على الاتفاق المتعلق بتطوير نقطة التجارة العالمية بوزارة الصناعة والتجارة، في إطار تفعيل وتطوير خدمات المعلومات التجارية والصادرات اليمنية.

يذكر أن اليمن بدأت خطواتها الأولى نحو الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في العام 1998م وتم منحها صفة مراقب في المنظمة في شهر ابريل 1999م الذي مثل أيضاً دفعة قوية في طريق الانضمام الرسمي الى المنظمة .

لدى زيارته للنازحين في مخيم المزراق بحجة

هولمز يشيد بمستوى التعاون والتنسيق بين السلطات المحلية والمنظمات الدولية بالمخيم

المزراق/سبأ:

أشاد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق شؤون الطوارئ جون هولمز بمستوى الخدمات المقدمة للنازحين بمخيم المزراق، وكذا بمستوى التعاون والتنسيق بين السلطات المحلية والمنظمات الدولية العاملة في سبيل التخفيف من معاناتهم.

وأشار خلال زيارته لمخيم المزراق للنازحين 30 كم شرق مدينة حرض محافظة حجة ومعه محافظ المحافظة ووكيل المحافظة ووكيل وزارة الصحة وأعضاء السلطة المحلية بمحافظتي صعدة وحجة وممثلو المنظمات الدولية العاملة باليمن إلى أن الاهتمام الأكبر خلال الفترة القادمة سيكون منصباً على النازحين الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى الأماكن الآمنة.

وقال المسؤول الأممي إن الملاحظة الوحيدة التي سجلها خلال زيارته للمخيم هي ضرورة تقديم الخدمات للنازحين وخاصة منها الغذائية والأدوات المنزلية، مؤكدا بأن هناك استعدادا وجهودا سيتم بذلها بالتواصل مع مختلف الجهات ذات العلاقة لضمان حسن استقبال النازحين الجدد.

وأشار هولمز إلى أنه سيجري مباحثات مع مسؤولين يمنيين تركز على بحث سبل إيجاد ممرات آمنة لوصول النازحين إلى المخيمات والأماكن الآمنة ومتابعة جهود تحسين التعاون بين المنظمات الدولية المعنية والسلطات المحلية للتخفيف من معاناة النازحين.

ومن جانبه أكد محافظ حجة فريد مجور حرص الجهات الحكومية على تحمل مسؤولياتها تجاه النازحين بالشراكة مع المنظمات الدولية التي دعاها إلى زيادة مساعداتها لتحسين أوضاع النازحين والتخفيف من معاناتهم ومد يد العون مع الجهات الحكومية باتجاه معالجة كافة المشاكل التي يواجهها النازحون في المخيمات.

وقال في تصريحات صحفية امس ، إن السلطة المحلية بالمحافظة تبذل قصارى جهدها باتجاه تخفيف معاناة النازحين، لكنه اعتبر أن تزايد أعداد النازحين الفارين من حرب الفتنة قد ساهم في مضاعفة معاناة النازحين بالنظر إلى قدرات وإمكانيات المخيم المتواضعة.

وكان وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق شؤون الطوارئ الذي بدأ زيارته لليمن أمس الأول الخميس قد دعا في تصريحات صحفية وزعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة, المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى تقديم مساهمات اكبر، لافتا إلى أن صندوق الأمم المتحدة المركزي للطوارئ خصص هذا العام أكثر من سبعة ملايين دولار لمشاريع في اليمن.

وأشار إلى أن المجتمع الإنساني أطلق مطلع الشهر الجاري نداء عاجلا لتوفير ثلاثة وعشرين مليونا وسبعمائة ألف دولار كتمويل فوري لأنشطة الإنقاذ، لكنه قال ان ما تم الوفاء به فقط ثلاثة ملايين وثمانمائة دولار، بما نسبته 16,2 في المائة، لافتا إلى أن "نداء اليمن العاجل"، يضمن الحاجات المتوقعة لمشاريع تغطي 150 ألف نازح فضلا عن عشرات الآلاف من المتضررين بشكل غير مباشر.

وأوضح هولمز أن تقييم الأوضاع في المخيمات اظهر أن أكثر الحاجات الطارئة للنازحين هي المأوى والغذاء والماء والصرف الصحي، مؤكدا أهمية دعم المجتمعات المحلية التي تستضيف النازحين وكذا الذين فقدوا فرص الحصول على الخدمات الأساسية من ماء وغذاء ورعاية صحية.